الأمم المتحدة

A/61/863

الجمعية العامة

Distr.: General
17 April 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبلغكم بأن حكومة إيطاليا قد قررت أن تتقدم للترشيح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ في الانتخاب الذي سيعقد خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، في أيار/مايو ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وبناء على ذلك، فإني أرفق طيّه مذكرة بشأن تعهدات والتزامات إيطاليا الطوعية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦. وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) مارسلو **سباتافورا**

200407 200407 07-30979 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

ترشيح إيطاليا لعضوية مجلس حقوق الإنسان

قررت إيطاليا أن تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (الانتخاب الذي سيعقد في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧).

أنشأت الجمعية العامة مجلس حقوق الإنسان بقرارها ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، فأتاحت بذلك فرصة تاريخية لتحسين فعالية وقوة جهاز الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وترى إيطاليا أن عضويتها في المجلس ستسهم في الاستجابة على نحو أفضل لمهمة المجلس المتمثلة في تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتصدي للانتهاكات ووضع توصيات وفقا لمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وذلك من خلال الحوار والتعاون الدوليين البناءين.

حقوق الإنسان في إيطاليا وفي السياسة الخارجية الإيطالية

إن لإيطاليا على الصعيد المحلي سجلا طويلا راسخا لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها، كما يبرهن على ذلك تاريخها وثقافتها القانونية. وتؤكد التطورات الأخيرة في المناقشات الدولية الأهمية المتزايدة المعلقة على حماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم، مما يعد عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية لبلدنا. وتعتبر إيطاليا احترام حقوق الإنسان أمرا بالغ الأهمية لكفالة السلام ومنع نشوب الصراع وتعزيز نمو مجتمعات مستقرة على صعيد العالم، ولذلك فإن محط تركيز عملنا الدولي هو تعزيز الديمقراطية والحقوق الأساسية في المنتديات المتعددة الأطراف، وبصفة رئيسية في إطار الأمم المتحدة.

لذلك فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم يعد أمرا بالغ الأهمية للسياسة الخارجية الإيطالية، كما يتجلى في الدور النشط للغاية الذي تقوم به إيطاليا كعضو في لجنة حقوق الإنسان، والتي كانت إيطاليا عضوا فيها بدون انقطاع تقريبا منذ عام ١٩٥٧، وخلال المفاوضات التي أفضت في النهاية إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد.

إيطاليا والأمم المتحدة

قررت إيطاليا تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان لأنها تعتزم الاستمرار في القيام بدور دينامي في ميدان حماية حقوق الإنسان، وذلك بالإسهام على نحو فعال في زيادة فعالية وتنسيق أعمال المجلس. وترى إيطاليا أن الأمم المتحدة هي منتدى العمل الرئيسي في

مجال حقوق الإنسان وأن مجلس حقوق الإنسان بوسعه بل ويجب عليه أن يكون صاحب الدور الرئيسي في هذا المجال. كما ستقوم إيطاليا، بصفتها عضوا في لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، بتقديم الدعم لبرامج التعاون التقني في ميدان سيادة القانون، الرامية إلى تعزيز قيام مجتمعات ديمقراطية مستقرة.

لقد اكتسبت إيطاليا خبرة متصلة بوصفها عضوا ملتزما في لجنة حقوق الإنسان لعدة ولايات، كما تعاونت تعاونا كاملا مع الإجراءات الخاصة لتلك اللجنة. وتمشيا مع قرار للاتحاد الأوروبي، وجهت إيطاليا دعوة مفتوحة إلى مقرري الأمم المتحدة الخاصين لزيارة البلد وإجراء تحقيقاتهم في أي وقت. وبناء على ذلك، استقبلت إيطاليا زيارة المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، بارام كومارازوامي، مرتين في عام ٢٠٠٢، وزيارة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، امبيي لغابو، (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، وزيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للاجئين، غبريللا رودريغيس بيسارو (حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، وزيارة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، دودو ديين (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦).

الإطار الدولي لحماية حقوق الإنسان في إيطاليا

انضمت إيطاليا إلى ست اتفاقيات رئيسية للأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإلى معظم بروتوكولاتها الاختيارية وهي كما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٨)
- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٨) والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٩٥)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٨)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٥)
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٩)
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٠)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٧٦)
- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩١)

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة (٢٠٠٢)
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (٢٠٠٢)

وفيما يتعلق برصد تنفيذ هذه الاتفاقيات والبروتوكولات والتعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات، فإن لإيطاليا سجلا طيبا جدا من حيث تقديم التقارير الوطنية بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة، كاملة وفي حينها.

وتدعم إيطاليا المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وقد استضافت في روما في عام ١٩٩٨ مؤتمر الأمم المتحدة الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية – والذي انبثق عنه ما يسمى بنظام روما الأساسي.

وعلاوة على ذلك، تتعاون إيطاليا تعاونا كاملا مع المفوض السامي لحقوق الإنسان ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصورة فعالة ومثمرة.

وعلى الصعيد الإقليمي، إيطاليا عضو في مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهي منضمة إلى الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها الإضافية.

وتؤيد إيطاليا عادة جميع المبادرات المضطلع بها في إطار الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم، والمتعلقة بالرصد وبذل المساعي وإجراء الحوارات المنظمة والتعاون التقني وتقديم مشاريع القرارات، وغيرها. وبناء على مبادرة رئاسة إيطاليا الأخيرة للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ اعتمد الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المتورطين في صراعات مسلحة، ونظمت الدورة الخامسة لمنتدى الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان في روما، بشأن قضية حماية الأطفال بموجب القانون الدولي.

وتكرس إيطاليا اهتماما خاصا لقضايا محددة في ميدان حقوق الإنسان مثل حقوق الطفل والمساواة بين الجنسين وحقوق المعوقين. وتدعم إيطاليا هيئات ووكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، ضمن هيئات أخرى، حيث تولي اهتماما خاصا لمسألة التعاون

الإنمائي وصلته بالحقوق الأساسية. وبالإشارة على وجه الخصوص إلى المساواة بين الجنسين مثلا يقدم التعاون الإنمائي الإيطالي الدعم المالي لبرامج التعاون اللامركزية وذلك ينطوي على بدء وتشجيع الأنشطة على الصعيد المحلي الرامية إلى تمكين المرأة وفقا للأسس المتبعة من جانب وكالات الأمم المتحدة وذلك بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تقدم إيطاليا طي هذا مذكرة بشأن مجموعة محددة من التعهدات والالتزامات الطوعية التي هي على استعداد للاضطلاع بها، وذلك بغية زيادة تحسين التزامها الطويل الأجل تجاه تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وستكون إيطاليا ممتنة غاية الامتنان إذا ما أيدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

ضميمة

مذكرة

التعهدات والالتزامات الطوعية وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

إن إيطاليا إذ تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تتعهد بأن تواصل سعيها جاهدة لبلوغ أعلى مستويات حقوق الإنسان وللتعاون تعاونا كاملا مع منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة فعاليتها باطراد سواء في إطار مجلس حقوق الإنسان أو في هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات وبرامج الأمم المتحدة.

وإيطاليا هي المساهم الصافي السادس في الميزانية العادية لمنظومة الأمم المتحدة وتحرص على تقديم دعم مالي كبير، على أساس تطوعي، إلى الأنشطة الأخرى للمنظمة.

وبتحديد أكثر زادت إيطاليا في عام ٢٠٠٧ من تبرعها المعلن لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولذلك، ستتركز جهود إيطاليا الرامية إلى تعزيز مجلس حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة على التعهدات والالتزامات التالية:

على صعيد الأمم المتحدة والصعيد الدولي ستقوم إيطاليا بما يلي:

- التعاون إلى أقصى حد مع مجلس حقوق الإنسان وجميع الآليات التي سيتم إنشاؤها في إطاره.
- السعي لتعزيز أهمية وفعالية العمل المواضيعي في مجموعات مختلفة من البلدان، بغية إبقاء قضايا محددة من قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة قيد الاهتمام الدولي.
- الإسهام في تحسين عضوية مجلس حقوق الإنسان عن طريق تشجيع الدول التي لها سجل طيب في مجال حقوق الإنسان على التقدم لعضويته.
- دعم أعمال الإجراءات الخاصة التي سيقوم مجلس حقوق الإنسان بوضعها.
- تشجيع البلدان الثالثة على تقديم التقارير بصورة أكثر تواترا وأوسع نطاقا إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات التابعة للأمم المتحدة ومتابعة توصيات تلك الهيئات وتوجيه الدعوة إلى المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة وقبولها.

- مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك تعزيز إضفاء الطابع العالمي على التوقيعات والتصديقات على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتسعى إيطاليا جاهدة على وجه الخصوص لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أنحاء العالم، مع التركيز خصيصا على القضايا محل الاهتمام الخاص وهي:

- **تعزيز سيادة القانون وتدعيم الديمقراطية**

– مواصلة تقديم الدعم لبعثات مراقبة الانتخابات ومتابعتها في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو التي لم يكتمل تطورها الديمقراطي بعد.

– دعم البرلمانات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية الأخرى مع التركيز بشكل خاص على تعزيز نظم العدالة في البلدان في مرحلة ما بعد الصراع أو في المرحلة الانتقالية وذلك عن طريق التدريب المخصص.

– وفي عام ٢٠٠٧، ستسهم إيطاليا في صندوق الأمم المتحدة الجديد لبناء السلام.

وستقوم إيطاليا أيضا، بعد الانتهاء من الإجراءات المحلية اللازمة، بالتوقيع على الاتفاقية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، التي فتح باب التوقيع عليها في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

- **حماية حقوق الأطفال، لا سيما الأطفال المتورطين في صراعات مسلحة**

– إيلاء أولوية عالية للمبادرات السياسية وبرامج التعاون، لا سيما من خلال التعاون مع اليونيسيف وتقديم الدعم لها.

– تمول إيطاليا عددا من المبادرات والبرامج لصالح الأطفال والمراهقين من ضحايا الصراع المسلح وذلك عن طريق المنظمات الدولية.

– وفي عام ٢٠٠٧، زادت إيطاليا من دعمها التقليدي لليونيسيف.

- **مناهضة كره الأجانب والعنصرية وجميع أشكال التمييز**

– التشجيع على زيادة الدعم المقدم لقرارات مناهضة العنصرية وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز التي تقدم في مجلس حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على الإجراءات المطلوب اتخاذها للقضاء على أي شكل من أشكال التمييز.

- وفي هذا الصدد، كانت إيطاليا من أول الموقعين على اتفاقية حقوق المعوقين وبروتوكولها الاختياري (نيويورك، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧).

- **مناهضة التعذيب**

- العمل على زيادة عدد البلدان التي صدقت على اتفاقية مناهضة التعذيب ونفذتها.

- ومنذ عام ٢٠٠٤، تسهم إيطاليا على أساس طوعي في صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب.

- **مناهضة التمييز القائم على نوع الجنس**

- التشجيع على اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع ومكافحة العنف المرتكب ضد المرأة والاتجار الدولي بالبشر وذلك عن طريق تقديم الدعم لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

- **إلغاء عقوبة الإعدام**

- السعي لزيادة عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام، والطلب في نهاية المطاف من البلدان غير المستعدة بعد لإلغاء عقوبة الإعدام أن تطبق وقفا اختياريا كهدف وسيط.

على الصعيد المحلي، تعد إيطاليا لتكييف/تعديل تشريعاتها من أجل:

- إكمال عملية وضع المعايير لتنفيذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

- إنجاز التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتنفيذه.

- إنشاء اللجنة المستقلة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.